

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام للخطوات التي اتخذها لتنظيم برنامج دولي للمساعدة الاقتصادية لجيبوتي :

٢ - تؤيد كل التأييد ما ورد في مرفق تقرير الأمين العام من تقييم وتوصيات^(٦١) :

٣ - تلاحظ مع التقدير المساعدة التي قدمتها بالفعل إلى جيبوتي أو تعهدت بتقديمها لها الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى :

٤ - توجه مرة أخرى نظر المجتمع الدولي إلى الحالة الاقتصادية الصعبة التي تجابه جيبوتي وإلى القيود الهيكلية القاسية التي تعترض سبيل تنميتها :

٥ - تجدد مناشدتها الدول الأعضاء ، والهيئات والمؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية ، أن تمد جيبوتي ، على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف ، وحسب الاقتضاء ، بالمساعدة التي تمكنها من مجابهة حالتها الاقتصادية الصعبة ، وتنفيذ استراتيجيتها الانمائية :

٦ - ترجو من الوكالات المتخصصة المختصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمقبلة لمساعدة جيبوتي ، وأن تتعاون مع الأمين العام تعاوناً وثيقاً في تنظيم برنامج مساعدة دولي فعال ، وأن تبلغه دورياً بما اتخذته من خطوات وما اتاحته من موارد لمساعدة ذلك البلد :

٧ - تناشد الدول والمنظمات التي دعيت لحضور مؤتمر المانحين المقرر عقده في جيبوتي في أوائل سنة ١٩٨٣ أن تستجيب بسخاء لبرنامج المساعدة الذي ستقدمه حكومة جيبوتي آنذاك :

٨ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية لجيبوتي ؛

(ب) أن يستمر في ضمان وضع ترتيبات ملائمة - مالية ومتصلة بالميزانية - من أجل تعبئة الموارد وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى جيبوتي ؛

(ج) أن يبقى الحالة في جيبوتي قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يعلم

المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، وذلك في موعد يتيح للجمعية العامة أن تتنظر في المسألة في دورتها التاسعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٥٣/٣٧ - تقديم المساعدة إلى جيبوتي^(٥٩)

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٢٦/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ وقراراتها السابقة عليه بشأن الموضوع نفسه ، والتي وجهت فيها نظر المجتمع الدولي إلى الحالة الاقتصادية الحرجة التي تجابه جيبوتي ، وإلى حاجة البلد الملحة للمساعدة ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٥٦/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، الذي طلبت فيه إلى المجتمع الدولي مواصلة دعم الجهود التي تبذلها حكومة جيبوتي لمواجهة احتياجات السكان اللاجئين ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٢١/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، الذي ناشدت فيه المجتمع الدولي أن يتبرع بسخاء للمشاريع والبرامج الرامية إلى مساعدة السكان المتأثرين بالجفاف ،

وإدراكاً منها لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٨٢ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٢ الذي أوصى به المجلس بإدراج جيبوتي في قائمة أقل البلدان نمواً^(٦٠) ،

وقد درست تقرير الأمين العام^(٦١) الذي أرفق به تقرير بعثة الاستعراض التي أوفدها إلى جيبوتي في سنة ١٩٨٢ ،

وإذ تحيط علماً بالحالة الاقتصادية الحرجة في جيبوتي وبقائمة المشاريع العاجلة ذات الأولوية التي وضعتها الحكومة والتي تطلب مساعدة دولية ،

وإذ تلاحظ كذلك أن حكومة جيبوتي ستعقد مؤتمراً للمانحين في أوائل سنة ١٩٨٣ سعياً للحصول على الدعم الدولي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ،

(٥٩) انظر أيضاً القرار ١٤٧/٣٧ أعلاه .

(٦٠) انظر القرار ١٣٣/٣٧ أعلاه .

(٦١) A/37/136 .

٢ - تلاحظ مع الارتياح استجابة الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لنداءاتها ونداءات الأمين العام لتقديم المساعدة إلى جزر القمر :

٣ - تلاحظ مع القلق مع ذلك ، أن المساعدة المقدمة حتى الآن لاتزال تقصر عن الوفاء بالاحتياجات الملحة لهذا البلد . وأنه لاتزال تلزم مساعدات بصورة عاجلة للاضطلاع بالمشاريع المحددة في مرفق تقرير الأمين العام^(٦٢) :

٤ - تناشد الدول والمنظمات المدعوة لحضور مؤتمر المانحين المزمع عقده في جزر القمر في مطلع عام ١٩٨٣ أن تستجيب بسخاء لبرنامج المساعدة الذي ستقدمه حكومة جزر القمر في ذلك الوقت :

٥ - تجدد مناشدتها للدول الأعضاء ، والهيئات والمنظمات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية ، تقديم المساعدة لجزر القمر كما تتمكن من التصدي للحالة الاقتصادية الصعبة التي تمر بها والسعي إلى تحقيق أهدافها الانمائية :

٦ - ترجو من المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تزيد برامجها الحالية لتقديم المساعدة إلى جزر القمر ، وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام في تنظيم برنامج مساعدة دولي فعال ، وأن تقدم إليه تقارير دورية عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة ذلك البلد :

٧ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية لجزر القمر :

(ب) أن يبقي الحالة في جزر القمر قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وسيق مع الدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية ، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٣ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لجزر القمر :

(ج) أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في الحالة الاقتصادية لجزر القمر وفي تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٣ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لجزر القمر :

(د) أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في الحالة الاقتصادية لجزر القمر وفي تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة أن تنظر في المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٥٤/٣٧ - تقديم المساعدة إلى جزر القمر

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٢/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، وإلى قراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة إلى جزر القمر ، التي ناشدت فيها المجتمع الدولي تقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية الفعالة والمستمرة إلى جزر القمر ، لمعاونة هذا البلد في التغلب على مضاعبه المالية والاقتصادية ،

وإذ تحيط علماً بالمشاكل الخاصة التي تواجهها جزر القمر بوصفها بلداً جزرياً نامياً واحداً من أقل البلدان نمواً ،

وإذ تلاحظ الأولوية التي تعطيها حكومة جزر القمر لمسائل الهياكل الأساسية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ،

وإذ تلاحظ المصاعب الناشئة عن ندرة الموارد الطبيعية للبلد ، والتي زاد من وطأتها ما حدث أخيراً من جفاف وأعاصير ،

وإذ تلاحظ كذلك المشاكل الخطيرة التي تواجه جزر القمر فيما يتعلق بالميزانية وميزان المدفوعات ،

وإذ تدرك أن حكومة جزر القمر تعتزم عقد مؤتمر للمانحين في الربيع الأول من عام ١٩٨٣ ،

وقد درست تقرير الأمين العام^(٦٣) المرفق به تقرير بعثته الاستعراض التي أوفدها إلى جزر القمر في أيار/مايو ١٩٨٢ ،

٨ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لما اتخذته من خطوات لتعبئة المساعدة إلى جزر القمر :